يبدأ الاثنين المقبل زيارة لروسيا رفقة وفد عسكري واقتصادي

المالكي يبحث عند بوتين ما لم يحصل عليه من أوباما

يبدأ رئيس الوزراء نوري المالكي الاثنين المقبل يرافقه خمسة وزراء زيارة إلى روسيا تستغرق ثلاثة أيام حيث سيبحث مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تسليح الجيش العراقي بما قيمته خمسة مليارات دولار واستثمار النفط اضافة الى الازمة السورية وتداعياتها على المنطقة.

□ بغداد / المدى

وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ في تصريح صحافي تلقت (المدى) نسخة منه امس: إن رئيس الوزراء نوري المالكي سيقوم بزيارته هذه تلبيةً لدعوة من الرئيس الروسي بوتين حيث يترأس وفد سياسيا وعسكريا وإقتصاديا وعددا كبيرا من رجال الأعمال العراقيين بهدف تطوير العلاقات السياسية والعسكرية والإقتصادية بين البلدين وتدعيمها بما يخدم مصالح الشعبين العراقي والروسي.

واوضح: أن ثلاثة ملفات مهمة ستتصدر مباحثات المالكي مع المسؤولين الروس الشهر الحالي تتركزعلى بحث تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية واصفاً الزيارة بالمهمة.

ومن جهته قال الامين العام لمجلس الوزراء علي العلاق ان "الوزراء الذين سيرافقون رئيس الوزراء هم: وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي ووزير المالية رافع العيساوي ووزير النفط المهندس عبد الكريم العيبي ووزير الكهرباء المهندس عبد الكريم عفتان اضافة الى وزير الصناعة احمد دلي الكربولي الى جانب عدد من المسؤولين واعضاء من مجلس النواب".

ويرى خبراء ان زيارة المالكي الى روسيا لن تهمل ملف الازمة السورية وان المشروع العراقي لحلها سيكون حاضرا وبقوة، برغم ان العلاق أشار إلى أنّ "الزيارة ستتضمن بحث عدد من الملفات العسكرية والاقتصادية وقضايا الطاقة لاسيما في المجالات العسكرية التي يسعى العراق الى تفعيلها وتنوع مصادر التسليح". ومن المنتظر ان تضع الزيارة اسسا لصفقة عسكرية تزود بموجبها روسيا العراق باسلحة ومعدات قيمتها خمسة مليارات دولار.

وقد بحث المالكي امس مع رئيس شركة لوك اويل الروسية وحيد علي اليكبيروف عمل الشركة ومساعيها لتوسيع مشاريعها في العراق، ووجه بتذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملها، وقد أكد اليكبيروف أن الشركة ماضية بمشاريعها الخاصة بالإستكشافات والإستخراجات النفطية في إطار ما لديها من علاقات وتعاون إيجابي مع وزارة النفط الذي سيثمر عن تعاون في حقل غرب القرنة الجنوبي نهاية العام المقبل بالتنسيق مع شركة نفط الجنوب.

وقال المالكي الاثنين الماضي انه سيقوم قريبا بزارة الى روسيا لبحث تسليح جيش بلاده واحياء العلاقات بين البلدين مؤكدا ان العراق لم يتدخل في الازمة السورية لا لصالح النظام ولا الى جانب المعارضة منتقدا العملية السياسية في بلاده.

واكد المالكي ان زيارته المقبلة الى روسيا تأتي في سياق سياسة الابواب المفتوحة التي يتبعها العراق مع جميع دول العالم، واضاف في مقابلة اجرتها معه قناة روسيا اليوم ستبث في وقت لاحق ووزع مضمونها مكتبه ان الزيارة تهدف الى احياء العلاقات مع روسيا الاتحادية وتطويرها في المجالات الاقتصادية والتجارية اضافة الى التعاون العسكري ومساعي استكمال الجيش العراقي للتجهيزات اللازمة.

وأشار إلى أنّ هناك محاولة لتهويل مساعي العراق بهذا الاتجاه ولكن مساعينا تنحصر في اطار الدفاع الجوي وتجهيزات تتعلق بمكافحة الارهاب واصفا المرحلة التي تمر بها المنطقة بانها مرحلة العلاقات التكاملية بين الدول وليس محاولات الهيمنة ومد النفوذ.

وشدد رئيس الوزراء العراقي على تمسك بلاده بموقفها الداعي الى ايجاد حل سياسي للازمة السورية ومعارضته لانتهاج اسلوب العنف والتسلح لحل الازمة مؤكدا ان العراق لم يتدخل في سوريا لا لصالح النظام ولا لصالح المعارضة المسلحة.

وكانت وزارة الخارجية العراقية قد اعلنت السبت الماضي عن الاتفاق مع نظيرتها الروسية على عقد الاجتماع المقبل للجنة الوزارية المشتركة في بغداد من دون تحديد لموعد بعينه، وتجري الحكومتان العراقية والروسية مفاوضات للتعاون في مجال تسليح الجيش العراقي وخصوصا ملف الطائرات المقاتلة وفقاً لما ذكرته السفارة الروسية في بغداد مؤخرًا.

موسكو .. علاقات خجولة طورتها شركات النفط

كانت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي والعراق قد أُعلنت في التاسع من ايلول (سبتمبر) عام ١٩٤٤، ثم انقطعت في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٥ بمبادرة من الحكومة العراقية، وأستؤنفت العلاقات الدبلوماسية في ١٩ تموز (يوليو) عام ١٩٥٨ بعد قيام الجمهرية في العراق.

وقد تقلص النشاط الروسي في العراق الذي كان يرتبط مع موسكو بعلاقات عسكرية وسياسية متينة بدرجة كبيرة بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة بما فيه إزاء المواطنين الروس.

تجدر الإشارة هنا إلى الهجوم المسلح على قافلة تابعة للسفارة الروسية في نيسان (ابريل) عام ٢٠٠٣، واختطاف ٨ موظفين في شركة "انتر انيرغوسيرفيس" في نيسان عام ٢٠٠٤، ومقتل موظف في الشركة نفسها نتيجة عملية وقعت في آذار (مارس) عام ٢٠٠٤، وهجوم مسلحين على حافلة كانت تقل خبراء شركة "انتر انيرغوسيرفيس" في آذار عام ٢٠٠٥ أسفر عن مقتل ٣ مواطنين روس، وهجوم مسلحين على سيارة تابعة لسفارة روسيا الاتحادية في حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٦ اسفر عن مقتل موظف واحد واختطاف ٤ آخرين تم اعدامهم فيما بعد. وفي تشرين الثاني (نوفمبر)عام ٢٠٠٨ تسببت قافلة مدرعة تابعة للجيش الأمير كي في حادث مروري خطير وقعت فيه سيارات تابعة للسفارة الروسية ببغداد.

إلا ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت تطورا ملحوظا بعد ان وافقت روسيا على الغاء ديونها على العراق حيث بلغ الدَّين العراقي لروسيا عشية سقوط نظام صدام حسين قيمة ١٢,٩ مليار دولار. وفي اواخر عام ٢٠٠٤ اتخذ نادي باريس الذي تعد روسيا عضواً فيه قرارًا بشطب ٨٠٪ من الدين الحكومي العراقي ولكن موسكو ذهبت ابعد من ذلك وقامت بشطب نسبة ٩٣٪ من دين العراق لها.

وفي ١٠ آذار عام ٢٠٠٤ وقعت في بغداد بين شركة النفط الروسية "لوكويل" ووزارة النفط العراقية مذكرة التفاهم والتعاون التي تم ايفاد أول مجموعة للخبراء العراقيين بموجبها يوم ٧ حزيران إلى روسيا لأخذ دورات في مجال استخراج النفط، واقتضت المذكرة تشكيل اللجنة الفنية الخاصة بتنسيق التعاون في مجال استخراج النفط والغاز في اراضي العراق.

وفي تموز عام ٢٠٠٤ زار موسكو بزيارة عمل وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الذي ناقش سبل استئناف عمل الخبراء الروس في العراق، وقد وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٢٦ اب (أغسطس) عام ٢٠٠٤ مرسوما بالغاء الحظر على توريدات المعدات الحربية والأسلحة إلى العراق.

وزار موسكو في كانون الأول (ديسمبر) عام ٢٠٠٤ رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي على رأس وفد حكومي واسع وجرت أثناء الزيارة مباحثات تخص الاستقرار السياسي في العراق وإقامة علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين في شتى المجالات واستئناف مفعول العقود المعلقة، لاسيما في مجال قطاع النفط التي تم إبرامها في عهد صدام حسين. وعُقد بموسكو في ١١ شباط (فبراير) عام ٢٠٠٨ الاجتماع الخامس للجنة الروسية العراقية الحكومية الخاصة بالتعاون التجاري والاقتصادي الذي اسفر عن توقيع اتفاقية تسوية دين العراق لروسيا بموجب القروض المقدمة سابقا، كما تم توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بتطوير التعاون في مجال التجارة والاقتصاد والعلم والتقنيات.

وتمت في أواخر آذار عام ٢٠٠٨ زيارة وفد روسي إلى العراق ضم وحيد الكبيروف رئيس شركة " لوكويل" الروسية والكسندر سلطانوف نائب وزير الخارجية الروسي. ونتيجة المباحثات مع قيادة العراق تم الوصول إلى تشكيل مجموعة العمل الخاصة بخلق الظروف لتفعيل مشروع حقل "القرنة الغربية"، وذلك بموجب القوانين العراقية التي يتم وضعها، بما في ذلك قانون النفط العراقي الجديد.

وقد استأنفت شركة "سيلوفيا ماشيني" الروسية في مطلع تموز عام ٢٠٠٨ مفعول الاتفاقية الخاصة بإنجاز مشروع المحطة الكهرومائية "العظيم" التي تم عقدها في عام ٢٠٠١ ومن ثم جرى تعليقها، ومن المخطط ان ينجز هذا المشروع في عام ٢٠١٠. وثمة مشروع آخر تحققه هذه الشركة الروسية في العراق، وهو مشروع توريد المعدات والأجهزة الكهربائية للمحطة الكهروحرارية "دبس".

وجرت في ١٨ آب عام ٢٠٠٨ في موسكو المباحثات بين سيرغي شماتكو وزير الطاقة الروسي وكريم وحيد حسن وزير الطاقة الكهربائية العراقي، وقد وافق الجانب العراقي على اقتراح روسيا بتشكيل مجموعة عمل ثنائية خاصة بتطوير التعاون في مجال الطاقة، كما نوقشت خلال المباحثات مسألة اعادة اعمار المحطة الكهروحرارية "الحارثة"، وذلك بمساعدة شركة "تيخنوبروم اكسبورت" الروسية الكبرى.

وقد زار العراق في كانون الثاني عام ٢٠٠٩ للمرة الاولى خلال السنوات الخمس المنصرمة في زيارة رسمية الوفد الروسي رفيع المستوى برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الفيدرالية الروسي الكسندر تورشين وقد اجرى اعضاء الوفد مباحثات مع القيادة العراقية العليا في شتى مجالات التعاون الثنائي، ابتداءً من المشاريع في مجال الطاقة والامن، بما في ذلك استئناف التعاون العسكري التقني وانتهاءً بمسائل التعاون في مجال التعليم.

المالكي

بوتين

اتهم دولاً خارجية وقوى سياسية داخلية بدعم المسلحين

الحكيم يحمّل أجهزة الأمن مسؤولية انتشار فرق الموت في الشوارع

□ بغداد / المدى

هاجم عمار الحكيم، أداء القيادات الأمنية في البلاد، وأكد أن فشلها وضع العراقيين رهينة بيد الإرهابيين، وحمّلها مسؤولية تصاعد أعمال العنف، حتى بات الموت ينتشر في شوارع البلاد، واتهم دولاً وقوى سياسية عراقية بدعم الإرهاب، وحذر من أن الأشهر المقبلة قد تشهد تطورات دولية وإقليمية كبيرة، وهو ما سينعكس سلبًا على الواقع الأمني في العراق.

وقال الحكيم، في كلمة بالملتقى الثقافي للمجلس الأعلى في بغداد الليلة الماضية إن القوى الامنية لم تستجب أو تتخذ الاجراءات اللازمة للتحذيرات التي اطلقتها القوى السياسية عن مواجهة العراق لأخطار حقيقية كبيرة ومتنوعة ومتشعبة.

واضاف : لكن أن تصل الامور الى هذا الحد من الاختراقات الامنية خلال الايام القليلة الماضية ليكون شهر ايلول المنصرم هو الاكثر دموية منذ سنتين فإن ذلك يعني عودة العراق الى المربع الاول حيث وصل عدد الضحايا في ذلك الشهر الى ٣٦٥ شهيدًا و٦٨٣ جريحاً بحسب الاحصاءات الرسمية لوزارتي الصحة والداخلية، وفي وقت هرب فيه العشرات من أمراء الارهابيين وكبارهم المحكومين عليهم بالإعدام الذين وصل عددهم الى ٤٧ محكومًا كان ينتظر تنفيذ الحكم بهم في سجن تكريت شمال غرب البلاد ليل الخميس الماضي.

وخاطب الحكيم الذي يترأس المجلس الاعلى الاسلامي احد مكونات التحالف الشيعي الحاكم القوات الامنية قائلاً: إن المسؤولية تقع على عاتقكم وعليكم أن تتحملوها كاملة وأن توقفوا هذا الانحدار الامني الخطير الذي نعيشه في هذه الايام وأن عليكم أن تواجهوا هذا التدهور الامني الخطير بطرق وافكار جديدة وستراتيجيات واقعية وناجحة وعليكم أن تكونوا اكثر براعة في مواجهة هذا الموت الذي ينتشر في شوارعنا .

وحذر من أن الاصرار على الخطط السابقة سيعني المزيد من الثغرات والانهيارات والإشكاليات الامنية، واشار الى أن الارهابيين اصبحوا يتفننون في تنفيذ عملياتهم المسلحة التي تنوعت بين تفجيرات عشوائية وجرائم قتل بأسلحة الكاتم للصوت وصولاً الى عمليات نوعية تستهدف مفاصل حيوية في المؤسسة الأمنية مثل الهجوم على دائرة الجرائم الكبرى واستهداف السجون .. موضحًا أن هذا يعطي اشارة الى القادة الامنيين من أن الارهاب يتحداهم وأن الارهاب اخذ زمام المبادرة وبيده الفعل.

وشدد بالقول "إن الإرهاب يجب أن يسحق وتقلع جذوره حتى يشعر المواطن بالأمان والاستقرار وأن لا يكون رهينة بيد الارهابيين يفعلون به ما يريدون ويقتلونه متى يشاؤون وهذا لا يكون الا اذا اعترفت المؤسسة الامنية بأن بعض خططها فاشلة وبعض قياداتها غير كفوءة".

ودعا المؤسسة الأمنية إلى الاعتراف بالتقصير وارتكاب الاخطاء والمبادرة لمعالجة هذه وعدم اللجوء الى التبريرات. واشار الى ان ما يحصل في العراق حاليًا ليس عملاً إرهابيًا عشوائيًا وإنما هو إرهاب منظّم تدعمه أجندات خارجية وتسهل عمله بعض التيارات السياسية الداخلية التي تضع يدًا في الحكومة ويدًا أخرى مع أعدائها لهدم الدولة.

وحذر الحكيم من أن الأشهر المقبلة قد تشهد تطورات دولية وإقليمية كبيرة وهو ما سينعكس سلبًا على الواقع الأمني في العراق، وقال: لقد حان الوقت لتفكر اجهزتنا الامنية بحلول جذرية للواقع الامني الذي نعيشه وأن تراجع تقييم اداء القيادات الامنية ومدى فاعلية الخطط الامنية التي وضعت في الظروف السابقة. وأضاف إن "لهو المجاميع الارهابية في شوارع بغداد وبيدها المسدسات الكاتمة للصوت فإن هذا يعني أن استخفافها بالمواطنين قد وصل الى حد الاستهزاء بأرواح الناس بشكل يدعو لوضع حد لمثل هذه الظاهرة التي تتوسع يومًا بعد آخر".

وأقر الحكيم بارتباك الساحة السياسية وانشغال السياسيين في تصفية الحسابات في ما بينهم .. وقال إنه ليس من المنطقي أن يبقى الناس يتابعون نتائج الصراعات السياسية ومسلسل الازمات التي لا تنتهي في هذا البلد فعلى السياسيين أن يعملوا من اجل الاهتمام باوضاع المواطنين ووضع احلامهم وطموحاتهم موضع التحقق والتنفيذ حتى يشعروا بأن هذا الوطن هو وطنهم.

وأضاف: أننا اليوم نعاني من ازمة في الوطنية لأن سياسات الديكتاتورية الغابرة استهدفت العلاقة بين الوطن والمواطن وأصبح الانسان يشعر بأنه ليس عزيزاً وكريمًا في وطنه وعلينا أن نغير هذا الانطباع ونكرس العلاقة الوثيقة بين الناس وبين وطنهم وذلك لا يكون الا من خلال اشاعة العدل والانصاف وحل مشاكل الناس والاهتمام بخدمتهم ورعايتهم وحل مشاكلهم. وكان ١٠٢ من السجناء قد تمكنوا الخميس الماضي من بينهم ٧٤ سجينًا محكوماً بالاعدام من الفرار من سجن تسفيرات تكريت (١٨٠ كم شمال غرب بغداد) بعد مواجهات مع القوات الامنية ادت الى مقتل ١٦ عنصر أمن، فيما تمكنت قوات الامن من قتل أربعة من السجناء الهاربين وإلقاء القبض على ٢٤ آخرين ولا يزال مصير ٧٣ من السجناء مجهولاً وسط مخاوف من عبورهم الحدود القريبة الى سوريا المجاورة.

وكشفت وزارة الداخلية في بيان لها عن أن عملية هروب السجناء تمت بتواطؤ بعض عناصر الحماية في موقف التسفيرات، وأن الاسلحة التي استخدمها الارهابيون كانت قد دخلت الى الموقف أثناء أوقات الزيارات العائلية، ورصدت الوزارة مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات تقود الى اعتقال السجناء الفارين، فيما عممت صور واسماء السجناء على الاجهزة الامنية والمطارات والمنافذ الحدودية في محافظات ديالى وصلاح الدين والانبار ونينوى.

يذكر أن العديد من السجون المنتشرة في مختلف المحافظات شهد خلال الاشهر القليلة الماضية تكرار هروب السجناء وخاصة المطلوبين بقضايا "الإرهاب"، حيث أعلنت وزارة العدل في الخامس من آب (اغسطس) الماضي عن إحباط محاولة لهروب نزلاء من سجن بغداد المركزي غرب العاصمة من خلال نفق حفره النزلاء، فيما اقتحم مسلحون مجهولون مديرية مكافحة الإرهاب وسط بغداد التابعة لوزارة الداخلية، في نهاية تموز (يوليو) الماضي بعد استهدافها بسيارتين مفخختين أسفرتا عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ٢٧ آخرين بجروح متفاوتة، فيما أعلن جهاز مكافحة الإرهاب عن تطهير مبنى المديرية من المسلحين في هجوم استمر لخمس ساعات وأسفر عن مقتل ثمانية مسلحين وضبط خمسة أحزمة ناسفة.

وكان زعيم تنظيم دولة العراق الاسلامية الفرع العراقي لتنظيم القاعدة ابو بكر البغدادي قد اعلن في كلمة صوتية في تموز (يوليو) الماضي عن شن عملية جديدة اطلق عليها اسم "هدم الاسوار" تستهدف اطلاق سراح سجناء التنظيم.

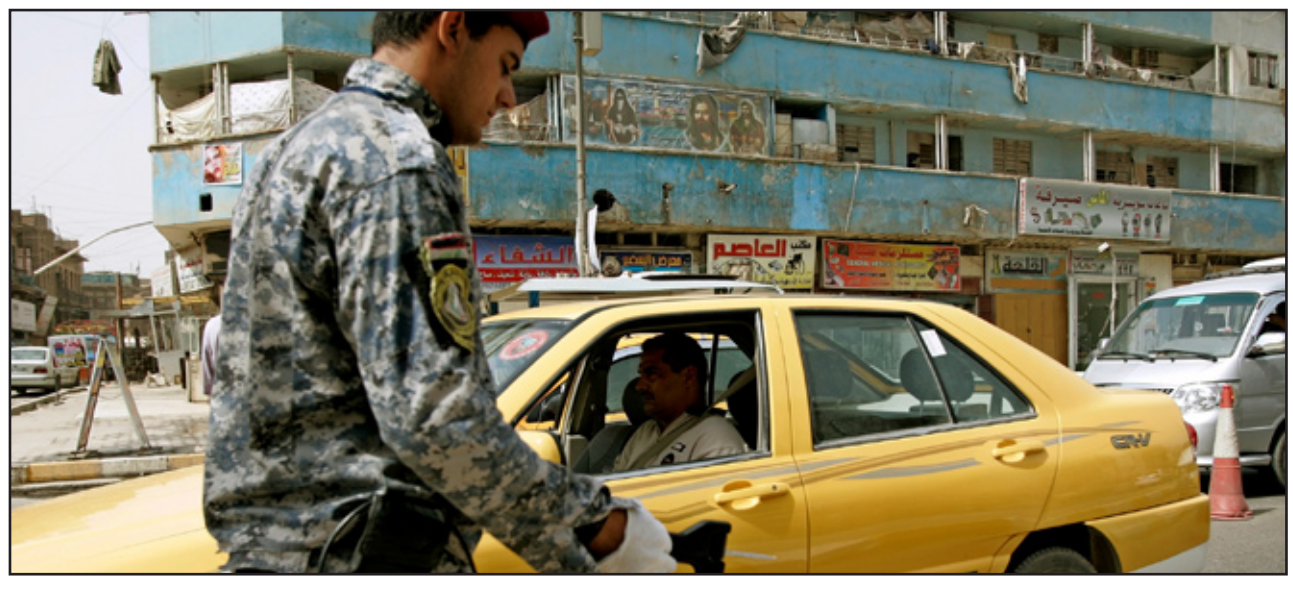

العدل: سجون التسفيرات غير مطابقة للمعايير الدولية

□ بغداد / المدى

أكدت وزارة العدل العراقية، امس الخميس، أن سجون التسفيرات التابعة لوزارة الداخلية "غير مطابقة" للمعايير الدولية و"غير مؤهلة" لإيواء السجناء، لافتة إلى أن تلك السجون وجدت كأماكن مؤقتة من اجل اكمال الاجراءات القضائية وليست لبقاء المحكومين فيها لمدد طوال.

وقال المتحدث باسم وزارة العدل حيدر السعدي في حديث لـ"شفق نيوز"، إن "سجون التسفيرات غير مطابقة للمعايير الدولية وغير مؤهلة لا من الناحية الامنية ولا من حيث توفر المتطلبات الاخرى التي يجب توفرها في السجون"، مؤكدا على انها "وجدت لتكون اماكن انتقالية في فترات وجود المتهمين لدى الجهات التحقيقية او بعد الاعتقال".

وكانت سجون التسفيرات قد شهدت ولأكثر من مرة عمليات فرار للسجناء وعمليات اضطراب كان آخرها ما وقع في سجن تسفيرات تكريت مؤخرا، من عملية هرب جماعي للسجناء اسفرت عن مقتل وجرح العشرات غالبيتهم من حراس السجن، فيما تمكن عشرات السجناء من الفرار، وكان السجن قد شهد في نيسان الماضي إحباط محاولة هروب جماعي لنزلاء السجن من خلال نفق حفروه.

واوضح السعدي: ان السجون العراقية تدار حسب القوانين التي وضعها الحاكم المدني بول بريمر وهو الأمر الذي ادى الى تداخل وتشابك الصلاحيات في ادارة تلك السجون.

وطالب "بضرورة عدم تأخير نقل المحكومين بعد صدور الاحكام بحقهم الى سجون وزارة العدل لأن عمليات التأخير تؤدي الى حصول الخروقات في هرب اولئك السجناء او تهريبهم".

واشار السعدي الى ان "الوزارة وبرغم انها تواجه مشكلة في اكتظاظ السجون والعقبات التي توضع امام بناء سجون جديدة؛ الا انها على استعداد لتسنم مهمة الاشراف على جميع المعتقلات والسجون وادارة هذا الملف".

يشار الى ان وزارة العدل اتهمت في وقت سابق قيادة محافظة صلاح الدين بتعطيل تنفيذ أحكام الاعدام الصادرة بحق عدد من السجناء الفارين من سجن تكريت.

وقالت انها طالبت القيادة قبل ثلاثين يوما بتسليم أربعين محكوماً بالاعدام صادقت على احكامهم رئاسة الجمهورية لكنها لم تسلم سوى ثلاثة مدانين نُفذت بهم الوزارة الحكم فور تسلمهم.